



دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – الواقع والطموح
The role of governance in achieving sustainable development in Algeria - reality and ambition

بولقمح كاميليا¹، أرآتني فاتح²

BOULGAMH Camelia¹, ARATNI Fateh²

¹ طالبة دكتوراه، مدرسة الدراسات العليا التجارية، (الجزائر)، البريد الإلكتروني: bghcamelia@gmail.com

² طالب دكتوراه، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، البريد الإلكتروني: Fateh_008@hotmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/06/29

تاريخ الاستلام: 2022/06/26

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية مساهمة إرساء مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية في دعم التنمية بأبعادها وذلك من خلال تسليط الضوء على بنك السلام كمحاولة لاستنتاج دور مظاهر الحوكمة في قيام البنك بدوره التنموي. ولقد أظهرت النتائج أن الحوكمة بنوعها التقليديّة الدولية والشرعية الإسلامية تساهم إلى حد كبير في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال حسابات الخيرات والأموال الموجهة لدعم الوقف والقضاء على الفقر ورفع المستوى المعيشي للأفراد، إضافة إلى حماية الدول من الأزمات المالية عن طريق دعم إرساء الحوكمة الشرعية، إضافة لحماية البنوك الإسلامية أثناء تداول أسهمها في البورصة وتقليل تكلفة رأس المال وغير ذلك ولقد تم اثبات ذلك مبدئيا من خلال عرضنا لحالة بنك السلام في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، التنمية المستدامة، الحوكمة، الحوكمة الشرعية، بنك السلام الجزائري.

تصنيف JEL: G1, G19, G32

Abstract:

The study presented in this paper the role of the Islamic bank 's governance in activating sustainable development, by highlighting AL SALEM BANK of Algeria as an attempt to deduce this role.

The results shows that both the traditional governance and shari'aa governance contribute in a large extent to support the economic and the social development through accounts of good deeds and funds directed to support the endowment and to eradicate poverty by trying to raise the individuals standard of living, in addition to protect countries from financial crises by supporting the establishment of shari'aa governance and protecting Islamic banks while trading their shares on the stock exchange and reducing the cost of capital and otherwise this was demonstrated through our presentation of the case of Al Salam Bank in Algeria

Keys words : Islamic bank , sustainable development, governance , Shari'aa governance ,SALAM bank Algeria

JEL classification codes: G1 , G19, G32

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الإسلامي من أهم القضايا المعاصرة و الذي عرف انتشارا واسعا في الدول الإسلامية كما أصبح يدرس كتخصص و كمادة في اعرق الجامعات حتى في الدول المتقدمة كفرنسا مثلا ، فهو علم قائم على أسس مستنبطة من الشريعة الإسلامية و التي نظمت مختلف المعاملات الاقتصادية و رسمت لها اطر متكاملة في ظل نظام شامل يهدف إلى تسيير الأنشطة الاقتصادية بغية إشباع الحاجات المادية و الروحانية للأفراد مما يضمن لهم العيش الكريم في الدنيا و الفوز برضا الله في الآخرة فهو يتميز بجمعه بين الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية في أن واحد.

كما تعتبر الحوكمة من بين المواضيع المطروحة حاليا أكاديميا وعلى ارض الواقع في نفس الوقت على الصعيد العالمي والإقليمي وذلك بالموازاة مع التركيز على كيفية الحفاظ على سلامة النظام المالي والتي تعتبر ركيزة الأداء المتميز وجودة القطاع المصرفي، ولقد ازدادت أهمية الحوكمة في البنوك الإسلامية نظرا للتعقيدات التي تكتنف مشروعية معاملاتها، والدور التنموي بإبعاده الموكل لها اجتماعيا واقتصاديا، فالبنوك الإسلامية بحاجة لإرساء كل من المعايير الدولية للحوكمة وكذا الشرعية. وانطلاقا مما سبقا يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

"كيف يمكن لإرساء مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية أن يساهم في دعم التنمية المستدامة؟"

وتهدف هذه الدراسة إلى التطلع على كيفية مساهمة الحوكمة ومبادئها الدولية والشرعية في دعم التنمية المستدامة بأبعادها مع محاولة لدراسة حالة بنك السلام بالجزائر.

ولمعالجة إشكالية الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي من خلال وصف الجانب النظري للموضوع والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي لمحاولة إبراز مظاهر الحوكمة في بنك السلام الجزائر واستنتاج مساهمتها في دعم التنمية المستدامة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: الإطار النظري لحوكمة البنوك الإسلامية

ثانيا: أثر ارساء حوكمة البنوك الإسلامية على الدور التنموي المستدام لها

ثالثا: عرض لأثر ارساء مظاهر الحوكمة على التنمية المستدامة في بنك السلام الجزائر

2. الإطار النظري لحوكمة البنوك الإسلامية

1.2 مفهوم الحوكمة في القطاع المالي

لقد اكتسبت حوكمة المؤسسات بعدها المالي بعد إصدار لجنة الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات تقريرها المالي الموسوم بـ "The Financial aspects of corporate governance" من جهة و اكتسبت بعدا ماليا آخر بعد الأزمات وإفلاس العديد من المؤسسات والفضائح المالية في كبريات المؤسسات الأمريكية و ذلك في نهاية سنة 2001 (يرقى و عمر ، 2009 ، صفحة 3)، و تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات نظرا لطبيعتها الخاصة بإفلاس أي مصرف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء و مودعين و مقرضين و إنما يؤثر على البنوك الأخرى من خلال العلاقات الموجودة بينها . ولقد تعددت التعريفات التي منحت لمصطلح الحوكمة في القطاع المالي إذ أن كل تعريف يحتوي على وجهة نظر الباحث أو الجهة المعرفة.

إذ نجد أن بنك التسوية الدولية يرى أن الحوكمة هي " الأساليب التي يدير فيها البنك من خلال الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية تحقيق أهداف البنك، والتشغيل وحماية الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين " (النوباني و صديقي، 2016 ، صفحة 15)

و أما لجنة كاد بوري فقد رأت أن الحوكمة هي عبارة عن "ذلك النظام الذي وفقا له يتم تسيير و رقابة المؤسسة و تعنى بإعطاء الوسائل اللازمة التي تسمح بإيجاد التوازن المنطقي للسلطة لتفادي كل الانحرافات الشخصية، و تقوم على 3 ركائز أساسية: مجلس الإدارة، التدقيق و إدارة أعمال المؤسسة" (ناصر و رجراج، 2017، صفحة 424)

و أما شارفي ناصر ورجراج سليمة فقد توصلوا إلى أن الحوكمة هي عبارة عن مجموع " القواعد و النظم و الإجراءات التي تحقق أفضل حماية و توازن بين مصالح مالكي المؤسسة و المديرين و مختلف الأطراف ذات المصلحة الأخرى " (ناصر و رجراج، 2017، صفحة 424)

ومما سبق يمكن القول أن الحوكمة بصفة عامة و في القطاع البنكي بصفة خاصة هي " عبارة عن مجموع القواعد و النظم التي توازن بين السلطة الممنوحة للإدارة العليا و تلك الممنوحة للمديرين إضافة لمصالح الأطراف الأخرى من مودعين و حملة الأسهم و ذلك بغرض الوصول لحماية مصالحهم و تحقيق أهداف المؤسسة المالية "

1.1.2 مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية

وتختلف الحوكمة بالضرورة في البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية و منه فهناك بعض المبادئ التي ترتبط بالحوكمة في الفكر الإسلامي و التي تختلف عن تلك الخاصة بالاقتصاد الوضعي و منه فالبنوك الإسلامية تخضع لنوعين من الحوكمة إضافة للحوكمة التقليدية و التي نبينها من خلال الشكل رقم (1)، نجدها تخضع أيضا لما يسمى بالحوكمة الشرعية.

شكل رقم (1): المبادئ الدولية التقليدية للحوكمة المؤسسية



المصدر: (غوال و بلهادف ، 2017 ، صفحة 6)

أما الحوكمة الشرعية ويمكن تعريفها حسب مجلس الخدمات على أنها "مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية أن هناك إشرافا شرعيا فعالا ومستقلا" (الشحري، 2018، صفحة 15). فنذكر من بينها (ناصر و رجراج، 2017، الصفحات 425-426):

✓ العدل:

يعتبر أكبر الأسس والقواعد التي يقوم عليها النظام الإسلامي، وقد شدد الله تعالى في اشتراط هذا المطلب من كل تولى إدارة مصالح جماعة أو مجموعة ما بشكل صريح في قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ"

✓ الشورى:

أن الإنسان مهما اتصف بصفات الكمال تفوقه جوانب أساسية من مدارك العدل لا يدركها إلا برأي غيره، وهذا ما ينطبق أيضا على الوحدات الجزئية من المؤسسات المالية أيا كان نوعها، فالتشاور وأخذ آراء جميع الأطراف التي لها تأثير على المؤسسة يساهم في إحداث جو من التعاون والتفاهم يعمل على حل المشاكل بطرق ودية لقوله تعالى: "وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ" **✓ المسؤولية:**

تمثل في الفكر الإسلامي بمعنى العقد الاجتماعي المبرم بالبيعة بين الحاكم و المحكوم، فالحاكم يكون له الحق في السمع و الطاعة من الرعية، حينها يلتزم بأمر الله في سياسة البلد لقوله تعالى: "أَتَيْهَا النَّبِيُّنَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ"

2.1.2 مزايا تطبيق الحوكمة في البنوك الإسلامية

وانطلاقا من هذه المبادئ العامة التي تم ذكرها سابقا فإنه من مزايا تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية توفر ما يلي:

✓ الالتزام في معاملاته بالحلال والابتعاد عن الحرام والمشكوك فيها:

تستمد البنوك الإسلامية مشروعيتها من الفكر الإسلامي وهذا ما يجعلها تلتزم بعدم الدخول في دائرة الخدمات المحرمة من بيع للخمر وغير ذلك، وهذا يجعلها تخضع لقاعدة الحوكمة الشرعية **✓ عدم التعامل بالربا**

وعلى عكس القروض في البنوك التقليدية فإن نظيرتها الإسلامية تمتلك سمة خلوها من الربا من أجل تطهير هذا المال من شبهة الظلم والاستغلال وهذا يعتبر شرطا من شروط الحوكمة في المصارف الإسلامية إذ أنه تجسيد لمبدأ العدل

✓ حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال

من واجب المصرف الإسلامي التأكد من حسن اختياره للأفراد المكلفين بإدارة الأموال سواء كان من جانب العملاء أو الموظفين إذ لا يجب المخاطرة بمنح هذه الثقة لأي كان

✓ الصراحة والصدق والوضوح في المعاملات

بعبارة أخرى من الضروري توفر الشفافية والإفصاح في المعاملات القائمة ما بين البنك وعملائه لأن عدم وجود ذلك يؤدي إلى فقدان المصرف لزيائته من المتعاملين وفقا للشرعية الإسلامية

✓ خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية

ينبغي على البنك الإسلامي توفير الرقابة الإسلامية بشقيها، الأولى الذاتية والتي تكون من داخل الفرد ومن وحي ضميره ومن خلال تمسكه بدينه وخوفه من إغصاب الله عز وجل، أما الثانية فالتى تكون من طرف هيئة رقابة شرعية يتم اختيار أفرادها من أتقياء علوم الدين المشهود لهم بالنزاهة والصدق.

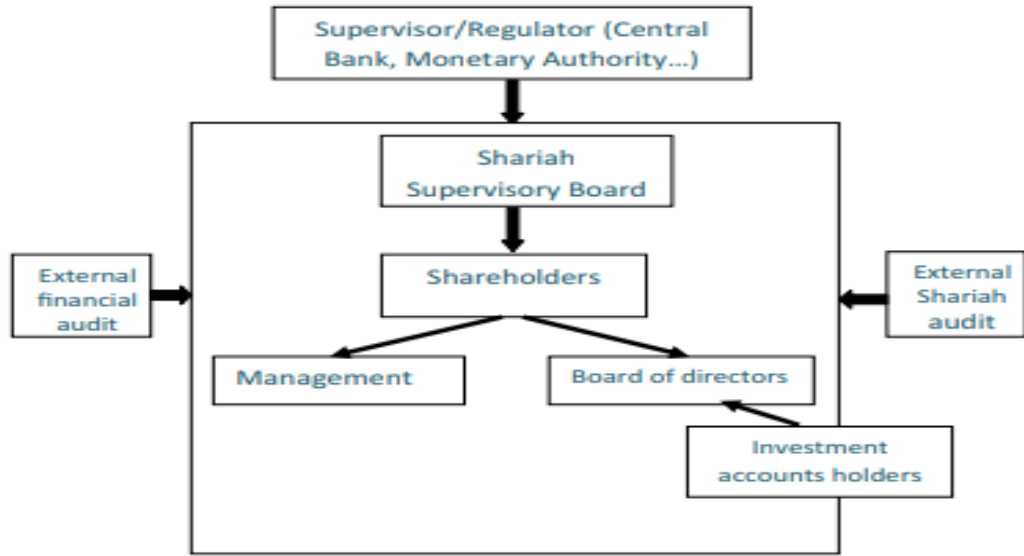
✓ أداء الزكاة المفروضة شرعا على كافة معاملات المصرف ونتائج الأعمال

وذلك بغرض تطهير المال من أي معاملة مشكوك فيها وتنميته وطرح البركة به من جهة وتعميق الحس الديني وتحقيق الأهداف الاجتماعية للبنك وهو يعتبر أحد أهم مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية.

3. أثر إرساء حوكمة البنوك الإسلامية على الدور التنموي المستدام لها

تجدر الإشارة إن المصارف الإسلامية يواجهها نظام حوكمة مزيج بين قواعد و أنظمة مفروضة من طرف المساهمين والهيئات الدولية التقليدية و ذلك مثلا من خلال قيام البنك المركزي باستخدام أساليب وأدوات معينة في السيطرة على الاستثمارات والتسهيلات المصرفية التي تقوم بها البنوك وتوجيهها في ظل القوانين المعمول بها لتحقيق أهداف معينة، ونظام حوكمة إسلامي صادر عن: مجلس الخدمات الإسلامية ومعايير صادرة عن منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى الهيئات المختصة بالرقابة الشرعية

شكل رقم (2) : الحوكمة الشرعية والتقليدية في البنوك الإسلامية



(المصدر: (Grassa & Matoussi, 2014, p. 349)

1.3 الإطار النظري للتنمية المستدامة

يمكن تعريف التنمية المستدامة من منظور إسلامي على أنها عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من المنظور الإسلامي الذي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال اللاحقة. (سعيد، 2017، الصفحات 182-183)

كما تتميز التنمية الإسلامية بعدة خصائص أهمها: الشمول، التوازن، الواقعية، العدالة، المسؤولية، الكفاية والإنسانية (العسل، 1996، صفحة 71).

1.1.3 الشمول: تسعى التنمية الإسلامية إلى تلبية الاحتياجات البشرية كافة من: أكل، لباس، سكن، تعليم، علاج، العمل، حرية التعبير... الخ.

2.1.3 التوازن: تهدف التنمية الإسلامية إلى تحقيق التوازن بين جميع متطلبات التنمية سواء التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، الصحة وثقافية، أي دون تفضيل جانب على آخر.

3.1.3 الواقعية: تتضح واقعية الإسلام في مجال التنمية الإسلامية من خلال المبادئ المثالية التي وضعها لمعالجة مختلف المشاكل. على سبيل المثال: مشكلة الفقر ألزم الإسلام على الأغنياء إعطاء حق معلوم من أموالهم للفقراء وهو ما يعرف بالزكاة، معالجة الفروقات الطبقية بالمساواة بين العباد فلا يوجد فرق بينهم، كما شرع الدين الإسلامي الكفالات، الوصية، النذور والصدقات.

4.1.3 العدالة: يحث الإسلام على إقامة مبدأ العدل والمساواة بين الأفراد كونه ضرورة إنسانية تؤدي إلى انتظام العلاقات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

4.1.3 المسؤولية: حددها التشريع الإسلامي بصفة واضحة فالكل راع وكل راع مسؤول عن رعيته، أي أن كل فرد مسؤول والدولة مسؤولية، الأمر الذي يساهم في بناء مجتمع إسلامي سوي ومتكامل من ناحية الحقوق والواجبات.

6.1.3 الكفاية: إن الفقر واستمرار وجوده يجعل من التنمية مجرد وهم، لذلك أعتبر الفقهاء النفقة مقدرة بالكفاية، لأنها تجب للحاجة وتقدر بمقدار تلك الحاجة مما يهيئ للإنسان كفاية العيش الكريم (المأكل، المشرب، الملبس والسكن)

7.1.3 الإنسانية: تسعى التنمية الإسلامية إلى تحقيق أهداف إنسانية تضمن للإنسان إلى جانب احتياجاته الأولية التي تحقق له وجوده (المأكل، المشرب، الملبس و السكن)، حق الحياة و الاستمتاع بها، ممارسة حرياته و تحقيق ذاته إعمار الأرض و إحيائها بالعمل الصالح.

2.3 دور الحوكمة في تفعيل التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية

لا يقتصر دور الحوكمة في البنوك الإسلامية على جلب المنافع لها و درء المفساد عنها و إنما هي تمثل واجباً والتزاماً دينياً و شرعياً وأخلاقياً لا بد منها حتى تحقق المأمول منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يوفر لها قدرة على المنافسة في سوق الصيرفة الإقليمي أولاً والعالمي ثانياً ، و حسب ما سبق فان مصطلح الحوكمة مرتبط بما يسمى التنمية و ذلك من خلال (غوال و بلهادف ، 2017، الصفحات 10-11):

✓ تساهم الحوكمة في تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الديمقراطية رغم أن قضية السببية بينا الديمقراطية و التنمية طالما كانت قضية مثيرة للجدل فالبعض يرى أن الديمقراطية شرط مسبق لتحقيق التنمية بينما البعض الأخرى وضع فكرة أن التنمية هي التي تؤدي للديمقراطية ، بينما في مجال المعاملات المصرفية فيمكن القول أن الحوكمة داخل المؤسسة المالية تؤدي لظهور نوع من الديمقراطية و ذلك من خلال تقسيم السلطة بين أصحاب المصالح و دعم الرقابة ، مما يعني تجسيد هيكل تنظيمي فعال و كفى يستجيب لمبادئ الحوكمة و هذا ما يدعم ديمقراطية الأفراد و منه التنمية المستدامة للبلد

✓ تعزيز العدالة والمعاملة المتكافئة لجميع أفراد المجتمع (الشحري، 2018، صفحة 14)

✓ تعتبر الحوكمة في البنوك الإسلامية الأداة الفعالة لتجسيد أفاق التنمية المستدامة من خلال البرامج التي يتم وضعها في إطار أداء الزكاة المفروضة شرعاً على كافة معاملات المصرف ونتائج الأعمال وذلك بغرض القضاء على الفقر ورفع المستوى المعيشي للأفراد

✓ تعزيز التوجه نحو تحقيق المصلحة العامة والخاصة بدل المصلحة الخاصة فقط.

✓ دعم سلامة ومشروعية وسائل التمويل الإسلامية كبداية تمويلية خالية من الغرر والربا لتحقيق التنمية المستدامة.

✓ العمل على وضع استراتيجيات واتفاقيات فعالة ولدعم مختلف الجوانب البيئية والاجتماعية للدول.

✓ محاربة الفساد المالي والإداري وتوجيه الفوائض المالية لما ينفع المجتمع.

✓ حماية الدول من الأزمات المالية عن طريق دعم إرساء الحوكمة الشرعية، إضافة لحماية البنوك الإسلامية أثناء تداول أسهمها في البورصة

✓ تقليل تكاليف رأس المال مما يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي للبلد

✓ تعزيز ثقة العملاء مما يدعم توجههم نحو نظام مصرفي موحد إسلامي ومفصل مرتكز على الشريعة الإسلامية.

✓ يعتبر مبدأ المسؤولية الاجتماعية منطلقاً للدعم الاجتماعي الذي توفره البنوك الإسلامية في مختلف المجالات من تعليم وغير ذلك

4. عرض لأثر إرساء مظاهر الحوكمة على التنمية المستدامة في بنك السلام الجزائري

1.4 تقديم بنك السلام:

يعتبر بنك السلام ثمرة التعاون الخليجي الجزائري أين تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سنة 2008 تحت إطار القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي بعد بنك البركة الجزائري ، و قد منح للبنك الحق في مزاوله نشاطه من تمويلات و استثمارات مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وفق إستراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية و المستدامة في جميع المرافق الحيوية بالجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار وجوب نبوغ هذه الخدمات من المبادئ و القيم الأصلية الراسخة لدى المجتمع الجزائري دون نسيان مطابقتها لمفاهيم الشريعة الإسلامية أين تضبط معاملاته من طرف هيئة شرعية متكونة من كبار العلماء و الاقتصاد .

يهدف بنك السلام لاعتماد معايير الجودة في الأداء لمواجهة المنافسة والتحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية وحتى العالمية مع التركيز على تحقيق نسبة من العائدات للمساهمين و العملاء على حد سواء، كما تجدر الإشارة إلى أن رأس مال المصرف يقدر 72 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 100 مليون دولار .

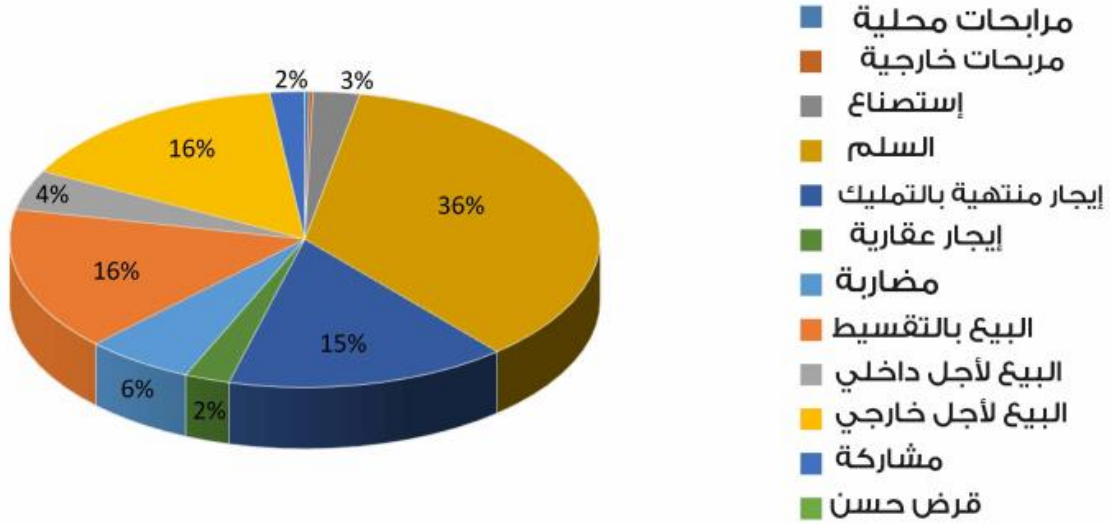
ورغم حداثة بنك السلام إلا أنه استطاع فتح 15 فرع إلى غاية سنة 2019 بعدما كان مقتصرًا على 09 فروع في سنة 2016، وهي موزعة عبر الولايات التالية: العاصمة (تضم 06 فروع)، قسنطينة، بليدة، وهران، عنابة، سطيف، ورقلة، باتنة، بسكرة وأدرار. (بنك السلام الجزائر، 2018)

ثالثًا: عرض لأثر الحوكمة على التنمية المستدامة في بنك السلام الجزائر

2.4 أساليب التمويل الإسلامي المعتمدة في بنك السلام:

يقوم مصرف السلام بتمويل المشاريع الاستثمارية وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق اعتماده على عدة أساليب وصيغ تمويلية إسلامية موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (3): أشكال التمويل الإسلامي المعتمدة في بنك السلام



المصدر: التقرير السنوي لبنك السلام 2018.

3.4 مظاهر الحوكمة في بنك السلام:

يحاول مصرف السلام تطبيق أعلى مبادئ الحوكمة وذلك عن طريق مجموعة من الأساليب ونذكر من بينها (التقرير السنوي لبنك السلام، 2018):

- ✓ الإفصاح عن كافة نشاطات المصرف وذلك يظهر مبدئيا من خلال التقارير التي يتم نشرها سنة بعد سنة.
- ✓ الامتثال للقوانين واللوائح التي تحكم نشاطات المصرف بغرض تفادي الأزمات.
- ✓ تشكيل جمعية المساهمين والتي تتكون من 22 مساهما من 8 دول عربية تجتمع كل سنة مرة لإقفال الحسابات المالية.
- ✓ تشكيل مجلس الإدارة والذي أوكلت إليه مهمة تحديد التوجهات الإستراتيجية للبنك بكل مهنية واحترافية بغرض الوصول لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى أنه من بين مهامه ضمان الحوكمة السليمة والإدارة الفعالة للبنك مع الحفاظ على مصالح المساهمين ولقد تم عقد 4 اجتماعات بهذا الغرض في سنة 2018.
- ✓ تم وضع مجموعة من الوثائق والأنظمة التي تضبط نشاطات المصرف وتفعيل الرقابة وإدارة المخاطر نذكر من بينها

- تحديد النظام الداخلي لمجلس الإدارة (2015)

- ميثاق عضو مجلس الإدارة (2015)

- تحديد ميثاق صلاحيات مجلس الإدارة (2015)
 - تحديد إستراتيجية المصرف (2019-2021)
 - تحديد السياسة الائتمانية (2017)، مخاطر السيولة (2017)، مخاطر الائتمثال (2015)، المخاطر التشغيلية (2017).
 - ✓ تشكيل لجان مجلس الإدارة والتي اجتمع كل منها أربع مرات خلال سنة 2018 كلجنة التدقيق ولجنة التمويلات، فالأولى تهتم بما يلي:
 - التوجيه والإشراف على نظام الرقابة في البنك
 - فحص نتائج ونشاط نظام الرقابة الداخلي واعتماد التقارير السنوية الخاصة بالرقابة الداخلية
 - التأكد من شمولية التدقيق الداخلي والخارجي
 - التأكد من التزام البنك بقواعد البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) خاصة من حيث المخصصات والمعايير المحاسبية.
 - مراجعة ومتابعة الملاحظات الواردة في التقارير الصادرة عن اللجنة المصرفية ومندوبي الحسابات
 - الاحتراف والتوجيه فيما يخص إدارة المخاطر.
 - وإما الثانية فهي تهتم بما يلي:
 - وضع سياسة ائتمانية مناسبة من حيث شروط منح التسهيلات وسقف الائتمان وغير ذلك.
 - مراجعة السياسات الائتمانية وتحديثها بما يتوافق مع التطورات في البيئة الاقتصادية والقوانين والتنظيمات والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع المصرف.
 - العمل على ضمان مستويات المخاطر المقبولة
 - دراسة وضع الديون المتعثرة ووضع الخطط لتخفيضها
 - دراسة طلبات تجديد أو منح التسهيلات المرفوعة من لجنة التسهيلات للإدارة التنفيذية واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
 - ✓ تشكيل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مؤلفة من رجال العلم البارزين والتي وضعت تعليمات يعمل البنك بمقتضاها اذ تقوم
 - مراجعة أنشطة البنك لضمان مطابقة جميع المنتجات والاستثمارات لمبادئ الشريعة الإسلامية
 - التأكد من وجود وظيفة التدقيق الشرعي
 - تعيين الدكتور رئيس الهيئة رئيسا للجنة الصرف من حساب الخيرات.
 - ويظهر مما سبق أن بنك السلام حاول في السنوات الأخيرة أن يعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة بنوعها، وذلك من خلال حركته لتقسيم المسؤوليات ووضعها تصب في اتجاه تحقيق التنمية الفردية للعملاء والاقتصادية والاجتماعية للبلد
- 4.4 الدور التنموي المحقق من طرق بنك السلام الجزائر**
- ويظهر مما سبق أن بنك السلام حاول في السنوات الأخيرة أن يعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة بنوعها، وذلك من خلال حركته لتقسيم المسؤوليات ووضعها تصب في اتجاه تحقيق التنمية الفردية للعملاء والاقتصادية والاجتماعية للبلد، وتحقيق مصالح المساهمين. وكذا العمل على إرساء الشفافية والإفصاح ويمكن أن نذكر ما نتج عن ذلك من قرارات وأعمال تنموية من طرف البنك:
- أ- اقتصاديا:
- لأجل تفعيل الدور التنموي للمصرف تم توسيع ودعم نشاط الفروع إضافة إلى الارتفاع الذي شهدته الودائع في سنة 2017 بنسبة 88 بالمائة مقارنة بسنة 2016 كما تم تسجيل فتح 1005 حساب ادخار جديد بالنسبة للعملاء أما الأفراد فقد تم تسجيل ما يعادل 4000 حساب ادخار جديد وهذا بالدرجة الأولى يعود للاتفاقيات التي تم إبرامها مع العديد من الهياكل والشركات والتي سننتظر إليها لاحقا. فالادخار يدعم النمو الاقتصادي والاستثمار.
- إبرام اتفاقية مع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2018 لأجل تطوير منح التمويلات الموجهة لهم في إطار تنفيذ مشاريعها مما يدعم النمو الاقتصادي والنهوض بالصناعات.

- منح التمويلات القصيرة الأجل والتي تدعم العديد من القطاعات من بينها قطاع العقارات، قطاع البناء، قطاع المياه، قطاع الصناعات التحويلية وغيرها
- مشاركة المصرف في عدة صالونات دولية من بينها صالون البناء والأشغال العمومية، صالون الصناعة، صالون الإنتاج الوطني، المعرض الدولي وغيرها.
- دعم التجارة الخارجية من خلال التمويلات الغير مباشرة (الاعتمادات المستندية وبوصات التحصيل)
- إعطاء فرصة الاستثمار للأفراد والفئة الهشة لإنشاء مشاريع مصغرة أين تم دعم 27 مشروعا في بداية 2018 لتمويل نشاطات حرفية يمكنها أن تتحول لمؤسسات حرفية كبرى مستقبلا.
- لقد حقق بنك السلام نتائج مميزة سنة 2017 دعما للتنمية الاقتصادية للجزائر أين ارتفع صافي الدخل التشغيلي إلى 3990 مليون دينار وذلك على الرغم من الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعاني منها الجزائر.
- ب- اجتماعيا:
- يسعى المصرف جاهدا إلى إيجاد الوسائل اللازمة لتقديم العون للمجتمع وتعزيز حياة كل فرد فيه عبر دعمه للجمعيات الخيرية مثلا اتفاقية الشراكة مع جمعية كافل اليتيم.
- إنشاء لجنة داخلية لإدارة حساب سبل الخيرات من قبل هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة وهذا يدخل في إطار تخصيص مبالغ محددة من الأرباح يتم توجيهها للأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع.
- إنشاء صندوق القرض الحسن أو ما يسمى بصندوق الزكاة لذوي الحاجات المقترحين من قبل الجمعيات الخيرية التي تتولى متابعتهم وتطهيرهم في إطار الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والممثلة في الشراكة بين مصرف السلام وجمعية كافل اليتيم في إطار القرض المصغر بغلاف مالي يقدر بـ 10 ملايين دينار.
- تنفيذ برامج وتدابير المساعدة والدعم الموجهة للعائلات المحرومة بالتنسيق مع الجمعيات.
- معالجة قرابة 100 ملف إعانة لمختلف المشاريع (الاجتماعية - البيئية - الرياضية - التربوية - العلمية - الدينية - المساهمة في تطوير الصناعة المالية الإسلامية...) بمبلغ قدره 32 مليون دح.
- المشاركة في عدة نشاطات وتظاهرات علمية وثقافية كحفل توزيع الجوائز على الفائزين في حصة شاعر الرسول إضافة الى مشاركة المصرف في تنظيم الندوة حول الصيرفة الإسلامية بمعية أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، الندوة الأولى للمالية الإسلامية بكلية العلوم الإسلامية بباريس وغيرها.
- حث المصرف لموظفيه على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة وهو بذلك يساهم بصفة فردية وشخصية في النهوض بالمجتمع وتنمية روح المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد.
- تأسيس وقفيات متخصصة يعود ريعها لصالح المشاريع الهادفة لتنمية المجتمعات لضمان استدامة أعمالها وأنشطتها في خدمة الأفراد
- القضاء على البطالة والفقر من خلال القروض المصغرة الممنوحة للفئة الهشة والماكثات بالبيت في المجال الحرفي بصفة خاصة.
- في إطار الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون والشراكة بين مصرف السلام وغيره من الهياكل والمؤسسات كمؤسسة سونلغاز والتي جاءت لتمكين عمالها من التمويلات الموجهة للاستهلاك والتي سترفع من المستوى المعيشي للأفراد.
- يوضح مؤلف المقال في هذا القسم، بوضوح كيفية اختيار العينة، تحديد المتغيرات وكيفية قياسها، طريقة جمع البيانات ووصف كيفية تلخيص المعطيات (المتوسط، نسبة مئوية، إلخ)، الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة في تحليل المعطيات واختبار الفرضيات وتحديد المعنوية الإحصائية، وأحيانا قد يكون من الضروري ذكر البرامج المستخدمة في الحساب ؛ وعند استخدام طريقة مستخدمة من قبل ومنشورة في أبحاث أخرى يمكن الإشارة فقط إلى تلك الطريقة في التمهيش دون إعادة وصفها من جديد، وإن كانت هناك تعديلات في الطريقة، يجب تبين ذلك وتعليقه.

يجب عرض هذه الطرق والأدوات بدقة ووضوح دون إسهاب، ويمكن للمؤلف أن يصف الأدوات والطرق المستخدمة في شكل مخطط، جدول أو رسم بياني لشرح الأساليب التي استخدمت. ويمكن تقسيم هذا القسم إلى أقسام فرعية، حيث تختلف محتوياته وفقاً لموضوع المقالة.

5. خاتمة :

تعتبر الحوكمة الدولية والشرعية من بين الأساليب التي تساهم في دعم دور البنوك الإسلامية في ترقية المستوى الاجتماعي والاقتصادي للبلد وأفراده خاصة في ظل التعقيدات التي تكتنف البنوك الإسلامية والتي أعطتها إلزامية أكثر بتطبيق مبادئ الحوكمة أكثر من نظيرتها التقليدية ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى:

- تقوم الحوكمة على عدة مبادئ معترف بها دولياً.
 - تتميز البنوك الإسلامية بالإلزامية توفر نوعين من الحوكمة بها، الأول يعود لطبيعتها كمؤسسة مالية والثاني لطبيعتها الإسلامية
 - لا يقتصر دور الحوكمة في البنوك الإسلامية على جلب المنافع لها ودرء المفسد عنها وإنما هي تمثل واجباً والتزاماً دينياً وشرعياً وأخلاقياً لا بد منها حتى تحقق المأمول منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
 - تساهم الحوكمة الدولية والشرعية في دعم بعض جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - تعتبر الحوكمة في البنوك الإسلامية الأداة الفعالة لتجسيد أفاق التنمية المستدامة من خلال البرامج التي يتم وضعها في إطار أداء الزكاة المفروضة شرعاً على كافة معاملات المصرف ونتائج الأعمال وذلك بغرض القضاء على الفقر ورفع المستوى المعيشي للأفراد
 - تساهم الحوكمة في دعم سلامة ومشروعية وسائل التمويل الإسلامية كبداية تمويلية خالية من الغرر والربا لتحقيق التنمية المستدامة.
 - أن توفر هيكل تنظيمي في البنوك الإسلامية تحكمه مبادئ الحوكمة يجعل من البنك بنكاً كفئاً وفي الأغلب فعالاً في تحقيق أهدافه والتي يكون ضمنها بالضرورة ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية
 - يحاول بنك السلام إرساء الحوكمة الشرعية من خلال وضعه للهيئة الشرعية إلا أنه ينبغي تطويرها لتؤدي الدور المنوط بها
 - يولي بنك السلام اهتماماً للجانب التنموي الاجتماعي إذ يساهم من خلال صيغته التي تم التأكد من مشروعيتها عن طريق الهيئة الشرعية في دعم المجتمع وذلك من خلال نظم الزكاة والقرض الحسن والوقف الخيري.
 - يحاول البنك معالجة مشكل الإفصاح والشفافية التي كان يعاني منها في السنوات السابقة وهذا ما يظهر من تقاريره السنوية
 - قام البنك بتوضيح مستويات القرار والمسؤوليات وهذا ما يدخل ضمن إطار الحوكمة والذي سيساهم في تحقيق الأهداف مستقبلاً.
 - يعمل بنك السلام على الجمع بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال صيغته التمويلية وخدماته التي تطلق في كل سنة والتي تتماشى مع احتياجات المجتمع.
- وانطلاقاً من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة نقترح التوصيات التالية:
- تعزيز التعريف بمبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية في الجزائر ودورها.
 - توسيع شبكة البنوك والنوافذ الإسلامية في الجزائر.
 - زيادة التظاهرات العلمية المتعلقة بمجال الحوكمة خاصة في البنوك الإسلامية.
 - وضع برامج تكوينية في مجال مبادئ الحوكمة الدولية والشرعية خاصة.

6. قائمة المراجع:

- إبراهيم العسل. (1996). *التنمية في الإسلام مفاهيم - مناهج و تطبيقات*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.
- التقرير السنوي لبنك السلام. (2018).
- بنك السلام الجزائر. (2018). تاريخ الاسترداد 21 2، 2019، من <https://www.alsalamalgeria.com>
- حسين يرقى، و علي عبد الصمد عمر . (2009). واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر و سبل تفعيلها. *الملتقى الدولي للاباء و التفكير التنظيمي في المنظمات الحديثة*. جامعة البليدة.
- خديجة سعدي . (2017). صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر-بنك البركة نموذجا-. *مجلة المشكلة في الاقتصاد والتنمية و القانون*، 1 (6).
- خولة فريز النوباني، و عبد الله صديقي. (2016). *حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية*. السعودية: كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية .
- شارفي ناصر، و سليمة رجراج. (2017). دور الحوكمة في تفعيل مساهمة البنوك الإسلامية في التمويل الإسلامي. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، 8 (1)، الصفحات 422-431.
- محمد بن احمد جناشال الشحري. (2018). دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية. *ملفات الابحاث في الاقتصاد و التسيير*، 7 (1).
- نادية غوال ، و رحمة بلهادف . (2017). مدى التزام المصارف الإسلامية بقواعد الحوكمة : البنك الاهلي التجاري السعودي نموذجا. *اليوم الدراسي حول التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية، فرص وتحديات*. المركز الجامعي غليزان.
- Grassa, R., & Matoussi, H. (2014). corporate governance of islamic bank : acomparative study between GCC and southeast Asia Countries. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*.